

الحق في مستقبل

عرض تقرير «الراصد الاجتماعي» لعام 2012

روبرتو بيسيو¹

أمانة «الراصد الاجتماعي» الدوليّة

أقرّت الجمعية العامّة للأمم المتحدة عقد مؤتمر قمة خلال حزيران (يونيو) 2012 في «ريو دي جانيرو» بالبرازيل، أي في المدينة التي استضافت قبل 20 سنة مؤتمر الأمم المتحدة التاريخي للبيئة والتنمية. ومؤتمر «الريو» المشار إليه المنعقد في 1992 عُرف على نطاق واسع تحت اسم «قمة الأرض»، وقد تبنّى فكرة التنمية المستدامة وأقرّ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتغيّر المناخ والتصحر والتنوع الحيوي. حدّدت «لجنة برونديتلاند»² التنمية المستدامة آنذاك باعتبارها مجموعة من السياسات التي «تلبّي حاجات الحاضر من دون تعريض قدرة الأجيال القادمة أو حاجاتها للخطر». وقد توافق الجميع على توفير مجمل متطلبات المجال الاجتماعي وشروطه (بالقضاء على الفقر)، وفي الوقت نفسه إتاحة الفرص للاقتصاد لينمو في سياق احترام البيئة.

بيد أنّ قمة الريو (1992) لم تتمخض عن تحديد معنى «حاجات الحاضر» على وجه التحديد وماهيتها، ولكن خلال سلسلة المؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة في التسعينيات أُطلقت عدّة تعهّدت اجتماعات وحدّدت، بما فيها تلك المتعلقة بالقضاء على الفقر وتحقيق المساواة الجنوسية، فضلاً عن تحديد عدة مؤشرات وغايات. فعلى كل بلد أن يقرّر السياسات التي ستسمح بتحقيق هذه الأهداف والغايات المتفق عليها عالمياً. غير أنه بعد انهيار حلف وارسو وتفكك الاتحاد السوفياتي، لوحظ توافق على أنّ التجارة الحرة والتحرير الاقتصادي كانا الطريق الذي سيُنهج على نطاق واسع.

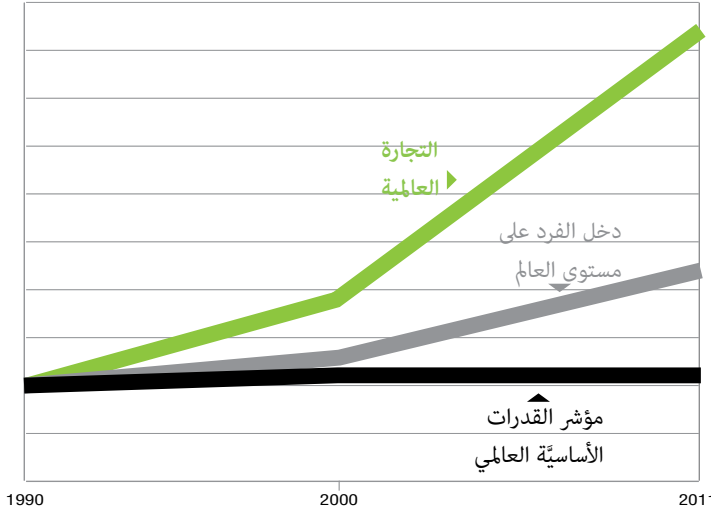
وبالتالي، فقد أعلنت «منظمة التجارة العالمية»³ -التي أنشئت في عام 1995- على صفحتها الإلكترونية ما يلي: «إنّ فتح الأسواق الوطنيّة

1 Roberto Bissio, Social Watch International Secretariat

2 عرفت «لجنة البيئة والتنمية العالمية» باسم رئيسها رئيس وزراء الزوج الأسبق «غرو هارلم برونديتلاند» (Gro Harlem Brundtland)، وقد أصدرت تقريراً تحت عنوان «مستقبلنا المشترك» (Our Common Future) كان بمثابة الورقة الملهمة لمداوات «قمة الأرض».

الشكل 1.

التجارة والدخل والقدرات الأساسية



ومساهماتها الأهم في التنمية المستدامة للبلدان الأعضاء فيهما. وقد تمكّنتنا من تحقيق أهدافهما: إذ تضاعف إجمالي صادرات العالم نحو خمس مرات في غضون عشرين سنة، حيث تنامت من قيمة إجمالية كانت تبلغ 781 بليون دولار في عام 1990 إلى 3,7 ترليون دولار في عام 2010. وخلال الفترة نفسها ضاعف سگان العالم دُخولهم السنوية أكثر من مرتين من 4,08 دولار في عام 1990 إلى 9,12 دولار في عام 2010.

عجز الكرامة

تفيد هذه المؤشرات أنّ ثمة وفرة في الموارد العالمية، التي تكفي لضمان الحاجات الأساسية لجميع سكان العالم البالغ عددهم 7 بلايين نسمة. ولكن الكثير من هؤلاء السكان يقاسون الفقر. وبحسب تقرير عام 2010 الصادر عن «منظمة الأغذية والزراعة الدولية» (FAO) فإنّ 850 مليون إنسان في العالم يعانون من نقص الغذاء، وهو عددٌ مرشّح للزيادة بسبب ارتفاع أسعار الغذاء.

ولمراقبة الاتجاهات التي تعمّ الحرمان العالمي، فقد طوّر «الراصد الاجتماعي» القدرات

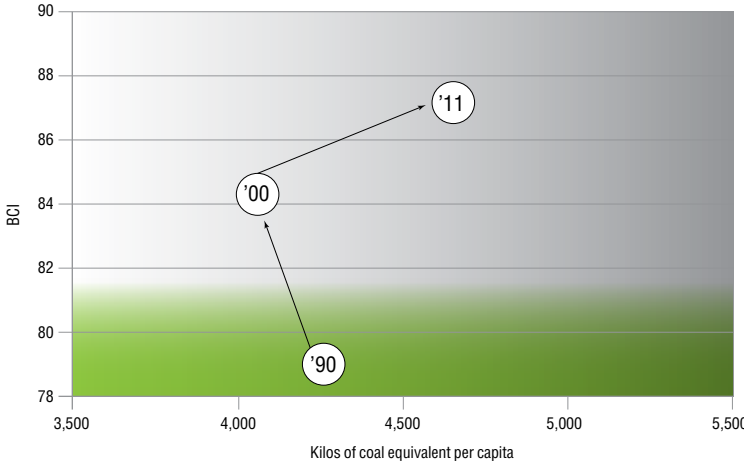
أمام التجارة الدولية (...) سيشجّع التنمية المستدامة وسيساهم فيها، كما سيرفع من مستوى الشعوب المعيشي، وسيخفّض الفقر، وسيعزّز السلام والاستقرار. وعلى نحو مماثل، فقد جاءت المادة الأولى من اتفاقية «البنك الدولي» -المعدّلة في عام 1989- لتؤسّس غرضاً رئيسياً، ألا وهو «تعزيز النمو المتوازن بعيد المدى للتجارة الدوليّة والحفاظ على توازن ميزان المدفوعات، وذلك من خلال تشجيع الاستثمارات الدولية من أجل تنمية الموارد المنتجة لدى الأعضاء، وكذلك المساعدة على رفع مستوى الإنتاجية والمستوى المعيشي وظروف العمل على أراضيها»³.

صاغت هاتان المؤسستان الدوليتان النافذتان سياسات البلدان النامية الاقتصادية خلال العقود، وذلك من خلال التحكم بالتجارة الدوليّة، وكذلك من خلال الشروط المفروضة على قروض الاقتصادات المديّنة. فقد اتفقت كلتاهما بوضوح على اعتبار التجارة والنمو الاقتصادي هدفين رئيسيين لسياساتهما

3 IBRD Articles of Agreement, (16 February 1989).

<sitersources.worldbank.org/EXTABOUTUS/Resources/ibrd-articlesofagreement.pdf>.

FIGURE 2



حتى في البلدان التي لا تقاسي مشكلات الديون أو العجز المالي. وبحسب دراسة أصدرها "قسم السياسة والتطبيق" في منظمة "يونيسف" (منظمة الأمم المتحدة للأطفال) فإن أكثر من 90 بلداً - من بين 128 أخصعت للمسح- كانت قد اعتمدت إجراءات صارمة من شأنها أن تؤثر في القطاعات الاجتماعية في عام 2011، أو كانت تخطط للقيام بذلك في عام 2012. وفي ريع هذه البلدان على الأقل اعتُبر التقليل "مُفرطاً"، أي أن النفقات خُفّضت إلى ما دون المستوى الذي كان سائداً قبل الأزمة. وسيكون لذلك أثر مباشر على مستوى معيشة الأطفال وعائلاتهم.

والسبب الجلي الواضح لأداء المؤشرات الاجتماعية السيئ، حتى عندما يُبدي الاقتصاد الاتجاهات الإيجابية، هو اللامساواة المتنامية ضمن البلدان وفي ما بينها. فبحسب إصدار أيلول (سبتمبر) 2011 من نشرة "المال والتنمية"، الصادرة عن "صندوق النقد الدولي"، "في عام 2010 كان دخل الفرد الفعلي في الولايات المتحدة أعلى بـ 65% مما كان مستواه في الثمانينيات، وفي المملكة المتحدة أعلى بـ 77%. خلال هذه الفترة نفسها، ازدادت اللامساواة في الولايات المتحدة من نحو 35 إلى 40 أو أكثر من نقاط "جيني" (Gini points)، وفي المملكة المتحدة من 30 إلى نحو 37 نقطة من "جيني". وتعكس هذه الزيادات تحركات عكسية كبيرة في توزيعات الدخل. وعلى الإجمال، فقد ارتفعت اللامساواة بين أواسط الثمانينيات وأواسط الألفية الجديدة في 16 بلداً من 20 بلداً من بلدان "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" الغنية. أما معامِلُ "جيني"

النمو بأيّ ثمن

يُعتبر النمو الاقتصادي أولويةً بالنسبة إلى كل الحكومات. ويذهب بعضهم إلى تحديد النمو بأنه أولوية السياسة الرئيسية لأنه كان بطيئاً جداً، أو حتى هابطاً، خلال الأزمة المالية العالمية التي بدأت في عام 2008. ولدى البعض الكثير منه؛ بما في ذلك عدد من البلدان الأفريقية، كزامبيا والكاميرون، الأمر الذي ساعدته زيادة أسعار السلع. ولكن هذا النمو لا يفيد أغلبية الناس. ففي زامبيا والموزمبيق -كما في بلدان أخرى متنوعة، كآرمينيا وأذربيجان وبوليفيا وتشيلي والإكوادور وفيتنام- تُعتبر الصناعات الاستخراجية المحرك الرئيسي للنمو. ومع جهدٍ يرمي إلى اجتذاب المستثمرين، جرى التخلي

الأساسية⁴، الذي يشتمل على: "معدّلات وفيات حديثي الولادة" (infant mortality rates)، و"عدد الولادات المُجرّاة على أيدي جهاز بشري تمريضٍ مدرّب"، و"معدّلات الالتحاق بالمدارس الأساسية". وتقدّم مؤشرات الواقع المعيشي هذا مع بعضها عناصر لما ينبغي اعتباره "حدّاً أدنى لأرضية اجتماعية". إذ يجب أن تضاف لتبلغ 100%، بمعنى أنه يجب ألا يكون هناك أطفال خارج المدرسة، ولا نساء يلدن من دون مساعدة أثناء الوضع، ولا أطفال يولدون أمواتاً، أو على الأقل ألا تتجاوز نسبة من يموت منهم 1% قبل بلوغهم سن الخامسة، وذلك لأنّ سبب الوفيات التي يمكن تجنّبها هو

اما سوء التغذية أو الفقر. إنّ المؤشرات المُحتسبة ضمن "مؤشر القدرات الأساسية" هي جزء من الأهداف الدولية المتفق عليها، التي تعكس ماهية الحد الأدنى من الأرضية الاجتماعية التي ينبغي تحقيقها. أمّا دون هذا المستوى فنمّة عجزٌ في الكرامة والكرامة المقصودة للجميع هي مضمين "شركة الأمم المتحدة" و"الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" وتحقيقها، وكذلك التعهدات التي أعلن قادة العالم وزعماءه التزامهم بتحقيقها من خلال "إعلان الألفية".

بيد أنّ العالم بعيد من تحقيق هذه الغايات الأساسية. فقد تحرك "مؤشر القدرات الأساسية" 7 نقاط فقط بين عامي 1990 و2010، وهو تقدّم ضئيل جداً. وخلال هذه الفترة، كان التقدّم أسرع في العقد الأول منه في العقد الثاني، إذ ازداد ما يتجاوز أربع نقاط مئوية بين عامي 1990 و2000، و3 نقاط مئوية فقط بين عامي 2000 و2010. وهذا الاتجاه هو عكس التجارة والدخل، وكلاهما تناميا على نحو أسرع بعد عام 2000 مقارنة بما كانا عليه في العقد السابق (أنظر الشكل). ومن المفاجئ أنّ تقدم المؤشر الاجتماعي تباطأ بعد انتهاء القرن، بالرغم من النمو الثابت الذي شهده الاقتصاد العالمي، وكذلك بالرغم من التعهّات الدولية بتسريع التقدم الاجتماعي وتحقيق "أهداف التنمية الألفية". ولا يمكن لهذا الوضع إلا أن يسوء أكثر، حيث يواجه معظم البلدان المتقدمة أزمة مالية واقتصادية حادة تنتشر في العالم كله. وقد بُدئ تنفيذ السياسات المالية الصارمة التي خفّضت الإنفاق الاجتماعي في البلدان المتأثرة بالديون، فضلاً عن أنها تنتشر في الوقت الراهن

4 أنظر أكثر في ما يتعلق بـ «دليل القدرات الأساسية» (Basic Capabilities Index, BCI) في الصفحات 45-49 من هذا التقرير.

الإيكولوجيا والاقتصاد

علمان حديثان يتضمّن اسمهما كلمة «أويكوس» (oikos) الإغريقية، وهي تعني «البيت». إذ تعني الإيكولوجيا (Ecology) العلم الذي يبحث في علاقات الكائنات الحية بعضها ببعض في بيئتها الطبيعية. ففي مقدور علم الإيكولوجيا أن يُنشئ الحدود التي تُسبب إذا تُخطّيت نشاطاً معيناً بحدوث دمار لا رجعة فيه. أمّا العلم الذي يدرس علاقات الموارد المتناهية (أي القابلة للاستنزاف) ورغبات الإنسان للمتناهية فهو الاقتصاد (Economics). ففي عام 1932 عرّف «ليونيل روبنر» (Lionel Rob- bins) الاقتصاد بأنه «علم يدرس السلوك البشري بوصفه علاقة بين الغايات و الوسائل النادرة القابلة للاستنزاف التي يصحُّ أن يكون لها استخدامات بديلة».

وليست فكرة الحدود هي الجديدة هنا. ذلك أنّ «الجِدَّة» -والمِلْحَاحِيَّة- تكمن في أنّ نشاطات الإنسان بلغت حدود العالم، ولذا فالمطلوب هو استراتيجيات يُتَّفَقُ عليها علمياً.

عن الحمايات وشروط الأداء، فكانت النتيجة تدهوراً بيئياً لم تنجم عنه أيُّ منافع أو تقديرات اجتماعية. وقد عمّم صدى توصيف الوضع في فيننتام البلدان في كلِّ المناطق: «يحمّل نمو البلد السريع البيئة الطبيعية أعباء هائلة، ولكن فيما تتّسم التشريعات التي تحمي البيئة بالقوة، يبرز ضعف التنفيذ».

ويتابع التقرير الفييننتامي: «ومع نمو السكان والاقتصاد وعملية الحضنة، تشمل المخاطر الرئيسية التي تتهدّد البيئة فرط استغلال الغابات وخسارة الأراضي الزراعية والماء فيما ينتشر تلوث الهواء وانجراف التربة بسبب الممارسات غير المستدامة في الأراضي، فضلاً عن خسارة التنوع الحيوي -من بين عوامل أخرى- وانتهك المحميات الوطنية وحدائقها والتدمير البيئي الناجم عن التعدين».

ولعلّ الأمر نفسه يصحُّ على أماكن أخرى. ففي تايلند، مثلاً، أدت المطاردة القاسية للنمو الاقتصادي، على المستوى القروي، الى «حركة نائية عن معايش الناس الأساسية نحو زيادة التركيز على الدخل النقدي». وهكذا، يواجه التايلنديون الآن «تحديات التدهور السريع للموارد البحرية والساحلية والعواقب المتعددة للحضنة والتنمية الصناعية والسياحية».

وفي الموزمبيق: «لم تصل منافع النمو الاقتصادي إلى الناس الذين يحتاجون إليها، فيما الفقراء يُمسّون أفقر».

وليس من المفاجئ أن يلجأ «الراصدون» إلى دق ناقوس الخطر. ففي الأرجنتين مثلاً وجدوا أنه من المفارقات المتناقضة تعزيز الاستثمارات «بأيّ ثمن» بهدف ضمان النمو، فيما يوافق، في الوقت نفسه، على سياسات الحماية البيئية. أمّا راصدو فنلندا فيذهبون أبعد ويقترحون أنه «أن الأوان لإجراء نقاش مفتوح يتناول المسائل الأساسية المتعلقة بالرفاهية والمساواة والتنمية، بما في ذلك السعي المتواصل الذي لا ينتهي وراء النمو المادي».

تُعَدّ اللامساواة سبب عدم تقهقر الفقر أو على الأقل تراجع ببطء شديد -وهو ما يناقض كل النظريات والنماذج والصيغ- حتّى في البلدان التي تشهد نمواً اقتصادياً سريعاً. وإعطاء الشركات مزيداً من الحقوق من دون واجبات مقابلة، تفاقم العولمة اللامساواة بين الدول وضمناها.

هذا، وتبرز اللامساواة هماً مهميّاً في التقارير الواردة من المجر وجمهورية الدومينيكان، ولكنّ المسألة تظهر أيضاً في غالبية المساهمات الوطنية في تقرير «الراصد الاجتماعي» العالمي لهذا العام (2012). ففي البلدان الغنية

من ناحية أخرى، يُعتبر الوقود الحيوي -الذي غالباً ما يوصف بأنه وقود «أخضر»- سبباً رئيسياً للتمزقات البيئية الحادثة في كولومبيا، حيث يسبب الدعم الحكومي للزراعة الصناعية وحيدة الجانب (التي تؤمّن المدخلات لأنواع الوقود الحيوي) نزوح فئات سكانية كاملة من صغار المزارعين. بيد أنّ هذا لا ينتج حتّى من طلب محلي، بل لتلبية احتياجات الولايات المتحدة، إذ تُعطى قروض مدعومة تمنحها بنوك التنمية متعدّدة الأطراف.

وفي غواتيمالا، يُعتبر قصب السكر المحصول الزراعي الأحادي وهو أحد مصادر أنواع الوقود الحيوي، حيث أدّت زراعته وحده إلى نزوح السكان وانتهك حقوق الإنسان وزوال الغابات.

أما في نيكاراغو فيبدو أنّ المتهّم بهذا الجرم هو محصول البن (القهوة). فهذا البلد يعتمد على صادراته منه لتحصيل النقد، وتوسّع هذا المحصول يستنزف خصوبة التربة ويلوث مصادر المياه ويعرّز ظاهرة زوال الغابات

ونزوح الفلاحين عن أراضيهم التقليدية. وفي سريلانكا كان زوال الغابات عاقبة أخرى من عواقب النزاع المسلح، وفي جمهوريات آسيا الوسطى سجّلت خسارة 30,000 هكتار من الغابات المدارية الاستوائية الأساسية نتيجة ضغوط المزارعين، الأمر الذي نجم عنه جفاف في مناطق الشمال والشمال-الشرقي والشرق، التي عُرِفَت في الماضي بإنتاجها الزراعي.

كما يظهر التصحّر مجدداً في التقارير بوصفه إحدى المشكلات الرئيسية، ولاسيما في أفريقيا. ففي نيجيريا تُسجّل خسارة سنوية للأراضي الزراعية المروية بمساحة ترقى إلى 350,000 هكتار سنوياً يأكلها زحف التصحّر نتيجة الجفاف والاستغلال البشري المفرط والرعي الجائر وإزالة الغابات وضعف الري والممارسات الناجمة عن الظروف الاقتصادية-الاجتماعية

والفقيرة، على حدّ سواء، كان ثمة أقلية ضئيلة تستفيد من أداء العالم الاقتصادي الممتاز حتّى انفجار الأزمة المالية العالمية في عام 2008. بعدد طلب ممّن لم يستفد من الازدهار أن يدفعوا الأموال لإنقاذ المصارف في أغنى بلدان العالم، التي بلغت «حدّاً من الكبر اعتقد معه أنها لا يمكن أن تخفق».

كما أنه ليس من المفاجئ، أيضاً، أنّ الأزمة الاقتصادية وتكاليفها الاجتماعية والبيئية هي مسألة أساسية انطوت عليها التقارير الأوروبية، وبالتحديد تلك العائدة لجمهورية تشيكيا وبولندا وسلوفينيا.

يتطلّب النمو الاقتصادي الطاقة، وهذه الأخيرة هي في أساس العديد من المشكلات التي أشارت إليها في هذا التقرير ائتلافات الراصد الاجتماعي في البلدان. فاستخراج النفط يُحدّد بسهولة باعتباره تلوثاً. وربما كانت السدود، التي تولّد الكهرباء (الطاقة الكهرومائية) «أنظف» مصادر الطاقة، إلا أنها تتسم بإشكاليات محدّدة وفق شهادات عديدة.

وفي ماليزيا، حيث يكمن الهدف الوطني الرسمي في التوصل إلى جعل البلد بلداً متقدماً بحلول عام 2020، أغرقت منطقة كاملة من مناطق الغابات المطرية (rain forests)، وقد أُجِّلِي ما لا يقلّ عن 15 مُنجمًا (communities) سكانياً بغية إنشاء سدّ ضخّم بهدف توليد الطّاقة الكهرومائية. ويعتبر الراصدون الماليزيون أنّ هذا العمل ليس مستداماً وهو غير مسؤول البتّة، وقد حدّروا من «ضياح أنواع متوطنة (endemic species)، ومن تزايد السخط الاجتماعي والمخاطر البيئية». أمّا في البرازيل والمكسيك فتخطّط مشروعات بالغة الضخامة لتوليد الطاقة الكهرومائية أو هي قيد التنفيذ. وفي الكامبيرون سينتهي مشروع سد «لوم» و«بانجار» إلى تهجير ألوف السكان وتدمير واحد من أغنى النظم الإيكولوجية في العالم.

شديدة الفقر التي يعيش السكان في ظلها. أما تغير المناخ فيشكل، أيضاً، سبباً جذرياً للجانب الآخر من الكارثة، إذ اشتدت الفيضانات الكارثية التي اجتاحت أميركا الوسطى في عام 2011، على نحو ما حدث في بنين خلال عامي 2008 و2010، حيث دُمّرت المحاصيل الزراعية، فضلاً عن تسجيل انتشار الأوبئة كالكوليرا والالتهاب الدماغي (السحايا) والحمى الصفراء. وفي غانا أفاد "الراصدون" المحليون في ما يتصل بأثر التغير المناخي الذي انعكس: "طقساً أشد حرارة وهطول أمطار موسمية منخفضاً أو زائداً، وتغيّرات في أنساق هطول المطر والفيضانات والأنواء البحرية وأمواج المد والجزر وارتفاع مستوى البحر وغمره المناطق الساحلية وجرفها. و النتيجة كانت حدوث انخفاض مستوى الأمن الغذائي وتزايد انتشار الأمراض والأوبئة التي تنتقل بالماء وفاقده اقتصادي كبير بسبب الأزمات الجوية والمناخية ونزوح السكان إلى مناطق أكثر أمناً". وقد وجدت حتى الحكومات التي يترأسها قادة يعترفون بالمشكلة صعبة في وضع سياسات منسجمة ومتناسكة ومستدامة لمواجهةها. فيوليفيا التي تتصدّر البلدان النامية من حيث مكافحتها للتغير المناخي، تعتمد بقوة على إنتاج النفط والغاز لتمويل استراتيجياتها المكافحة للفقر. ولجأت ألمانيا، -كجزء من استراتيجيات احتواء الأزمة المالية الأوروبية، إلى خفض إعانات الدعم المالي المرصودة للطاقة الشمسية، وإلى شطب بند التعويض الاقتصادي على البلدان المتأثرة بالتغير المناخي من مسوّد موازنتها العامّة لعام 2011.

الكربون والفسحة

تعتبر بنغلادش واحداً من البلدان الأكثر تأثراً بالتغير المناخي، على نحو حادّ تماماً. إذ تؤدي الأمطار والفيضانات إلى نقص حادّ في الأغذية، فيما يواجه ملايين السكان خطر التحول إلى "لاجئين مناخيين".

ومن المفارقات أن بنغلادش هي أحد البلدان التي قليلاً ما ساهمت في هذه المشكلة أصلاً، إذ تحتل في العالم المرتبة الدنيا من حيث حصة الفرد من انبعاثات الكربون.

ويبيّن الرسم البياني على الصفحة 46 على وجه التحديد قائمة تصنيف بلدان العالم من حيث انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناجم عن حرق أنواع الوقود الأحفوري [على محور الرسم البياني الأفقي]، ومن حيث مؤشر القدرات الأساسية [المثبت على محور الرسم البياني العمودي].

يبيّن هذا الرسم البياني أنّه فيما يُؤدّد 13% من السكان 50% من انبعاثات الكربون، تمكّن 45 بلداً ذات عدد سكان إجمالي يبلغ 1,2 بليون نسمة من تحقيق مؤشرات اجتماعية هي الأفضل مقارنة بالمعدّلات العالمية ومع انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون على الفرد الناجمة من أنواع الوقود الأحفوري تقل عن المعدّل العالمي. بيد أنّ أيّاً من هذه البلدان، ليس من تلك التي تتسم بكونها بلداناً ذات «دخل مرتفع»؛ كما لا يحظى أعضاء هذه المجموعة «النظيفة الفاضلة» بالاعتراف ولا بالتعويض عن إنجازاتها. وعلى العكس من ذلك، غالباً ما تعثر بلدان تشبه البلدان الأخرى ذات دخل متوسط، وتلك التي تعتبر «أقل تقدماً»، على فسحتها في تحديدها خيارات سياساتها المحلية لتحقيق التنمية المستدامة، إلا أنها تُواجه بمطالب وشروط وإملاءات خارجية ضاغطة تتخذ خطواتٍ تقضي بخفض معدّلاتها الضريبية وإنفاقها على الخدمات الاجتماعية. كما يبيّن الرسم البياني، أيضاً، أنّه ليس ثمة علاقة مباشرة بين تقدّم أفضل على صعيد المؤشرات الاجتماعية وبين انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون. فمع انبعاثات الغاز المذكور المقدّرة بـ 3 أطنان على الفرد في السنة، تمكّن كوستاريكا وأوروغواي من خفض معدّلات وفيات الأطفال إلى مستوى انبعاثات بلد ما قدرها 20 طناً على الفرد في السنة: كالولايات المتحدة مثلاً. وفي الوقت نفسه، مع مستوى انبعاثات كما هو في الزوج، توصلت جنوب أفريقيا إلى مؤشرات اجتماعية تشابه تلك التي توصلت إليها في إندونيسيا التي تستهلك من أنواع الوقود الأحفوري ما هو أقل من خمسة أضعاف.

وبين عامي 1990 و2000 طرأ تحسّن على «دليل القدرات الأساسية» العالمي مقداره خمس نقاط مئوية (من 79 إلى 84)، فيما تناقصت في الحقيقة حصة الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن حرق أنواع الوقود الأحفوري من 4,3 أطنان إلى 4,1 طناً من مكافئ الفحم. وخلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين ارتفع معدل المؤشرات الاجتماعية العالمي 3 نقاط مئوية فقط، ولكن حصة الفرد من الانبعاثات المذكورة ارتفعت إلى 4,6 أطنان.

وقد بلغت كمية الغازات الدفيئة التي تتسبّب بالاحترار العالمي رقمها القياسي في الغلاف الجوي خلال عام 2010، وتسارع معدل الزيادة على ما أفادت به "منظمة الأرصاد العالمية". وقد عزا العلماء الارتفاع المستمر في مستويات غاز ثاني أكسيد الكربون، المسؤول عن

ثلثي الاحترار العالمي، إلى حرق أنواع الوقود الأحفوري وزوال الغابات وتغيير استعمالات الأراضي.

هذا، وتحتجّ البلدان ذات الانبعاثات التي تقلّ عن المعدّلات العالمية وذات المراتب الدنيا من حيث مؤشراتها الاجتماعية بأنها تحتاج إلى "فسحة" معيئة لمزيد من الانبعاثات لضمان تحسين مستوى سكانها المعيشي. وهذه الحجّة موثوقة، خصوصاً أنّ بلدان "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" (OECD) تستخدم أصلاً أكثر من حصتها العادلة من "الفسحة الجوية" في ما يتعلق بالانبعاثات. غير أنّ الدليل التجريبي يبيّن أنّ بعض البلدان تمكّنت من بلوغ مؤشرات اجتماعية تقارن مستوياتها مع معدّل بلدان المنظمة المذكورة، مع كون انبعاثات تلك البلدان تقل عن المعدّل العالمي بما يتدنى عن النصف. أمّا بلدان "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" فلا تستهلك بدورها أكثر من المعدّل العالمي، ولكنها ساهمت تاريخياً في تراكم غازات الدفيئة في الغلاف الجوي، فيما هي تستخدم حصتها من الفسحة الجوية.

إذا لم يكن إشباع مستويات الكرامة الأساسية بالتّمتع بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية متوافقاً مع استدامة الموارد الموجودة وقابلية تحقّقها، فإنّ عدم القيام بذلك ليس زلة أخلاقية وحسب، بل خطر يهدّد النظام العالمي، وهو ما يُهمّم على أنه عمل جائر وغير منصف ومصمّم لخلق المزيد من اللامساواة، وبالتالي اللاشريعة.

الحقوق أساساً للتنمية المستدامة

عندما تغيب الحقوق المدنية والسياسية، يصبح المجتمع المدني عاجراً عن الانتظام سلمياً، كما يعجز السكان عن رفع أصواتهم، فيما تعاني السياسات الحكومية في نوعيتها وجودتها. ففي إريتريا، "حجيم أفريقيا"، وكذلك في بورما، تعتبر الحاجة إلى شيءٍ من الحكم الديمقراطي شرطاً ضرورياً، فيما يُعتبر أنه لا تنمية ممكنة في فلسطين بوجود الاحتلال. أمّا في اليمن فقد بات من الواضح أنّ "تقدماً ضئيلاً يمكن تحقيقه في اتجاه التنمية المستدامة لأنّ البلد يتأرجح عند هاوية حرب أهلية ويواجه مجاعة وكارثة اجتماعية على نطاق واسع".

هذا، ويتكشّف المجتمع المدني عن مرونة مذهلة وإبداع كبيرٍ حاملاً تنوّعاً له الفرصة ولو كانت طفيفة. ففي العراق، أبانت التظاهرات التي عمّت البلاد خلال شباط (فبراير) 2011 مطالبة بالقضاء على الفقر والبطالة والفساد أنّ

دور المواطنين العراقيين الجديد بدأ يتجلى في مجتمع كانت تُقَمع فيه المشاركة الديمقراطية بعنف شديد. ومع أنه ما يزال هناك تخلف عن نيل الحريات المدنية وممارستها ونقص كبير فيها، إلا أن هناك أيضاً ومن جانب آخر منظمات اجتماعية تنمو وتضطلع بمزيد من الأدوار في تنمية الأمة على الصعيد المدني وتخرط في ثورة "الربيع العربي".

أمّا في كينيا، وبعد مضي سنوات عديدة من النضال من أجل سيادة ومواطنة حقيقتين، تمكّن المواطنون أخيراً من التفاوض على دستور بديع في عام 2010. فتركيزه على الحقوق الأساسية والمشاركة والمساءلة أمام المواطنين يوفّر أساساً لتحديد دور الدولة باعتباره دوراً مركزياً بالنسبة إلى بناء اقتصاد يلبّي المساواة والحقوق الاجتماعية والاقتصادية الموعودة ويحقّقها. ومن حيث البيئته، يُعدّ الدستور الجديد خطوةً إلى الأمام، ذلك أنه يؤسّس لحق كل مواطن كيني في بيئة نظيفة وصحية.

وفي بوليفيا والإكوادور دعمت غالبية الشعبين عمليات الإصلاح الدستوري على نحو مماثل، ممّا قوّى حقوق السكان الأصليين، وبدلاً من استخدام هذه العمليات لغة "التنمية المستدامة" فقد وجد في ثقافتهم إلهاماً استوحته للتأسيس على المستوى الدستوري لحقوق "الأم الأرض" (Pachanama). على أن الراصدين أوضحوا أن تلك الحقوق تحتاج إلى نضال مستمر في مواجهة النهب المستمر سعيّاً وراء مطالب النمو الاقتصادي. أمّا الهموم البيئية -على ما يذكره راصدو بلغاريا- فقد اتّسمت بأهمية كبرى في سياق نضال البلد من أجل الديمقراطية. والآن، بعد سنوات من اللامبالاة المتزايدة، أصبح الناس منخرطين أكثر فأكثر في المسائل البيئية وواعين لها. وإن إدخال المحوّرثات (أي الكائنات المحوّرثة وراثياً GMOs) إلى الأسواق والتدفّقات العديدة في تنفيذ برنامج "ناتورا" (NATURA 2000 Programme) لحفظ المساحات الطبيعية فقد استحوذت مسألتين مهمتين لسجال سياسي ولتعبئة الجماهير. وفي إيطاليا، حتّى عندما لم تكن التنمية المستدامة جزءاً من أولويات حكومة "برليسكوني" على الإطلاق، فقد استقطبت الاستفتاءات الناجحة التي روّجها المجتمع المدني (ضد الطاقة النووية والخصخصة الإكراهية للمياه والخدمات العامّة الأخرى، وضد إعفاء رئيس الوزراء من حكم القانون) نحو 27 مليون مواطن إيطالي إلى الاقتراع. فنجحت في دفع البلاد في اتجاه أكثر استدامة. وفي بعض البلدان، كصربيا والسلفادور من

بينها، ترفع منظمات المجتمع المدني الصوت عالياً في دعمها سياسات التنمية المستدامة، بحيث ساهمت بنشاط في صياغتها من خلال مشاورات مفتوحة. على أن النجاح لم يصبح أمراً مضموناً، ذلك أنه يعتمد على "التنفيذ والمراقبة والتعزيز ورفع مستوى الوعي وتأمين الدعم السياسي".

التنمية المستدامة: أهداف أم حقوق؟

بمراقبة الجهود المكافحة للفقير واستراتيجيات التنمية والمستوى الدولي، وجد "الراصد الاجتماعي" -كما لخصنا أعلاه- أن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لا ترتبط. فمن الملحّ، إذن، إعادة النظر في الاستراتيجيات الاقتصادية لتحقيق الأهداف التنموية المستدامة المتوافق عليها دولياً، وجعل التمتع بحقوق الإنسان أمراً واقعاً للجميع.

في "قمة الأرض"، قال زعماء العالم إن "السبب الرئيسي للتدهور المستمر في البيئة العالمية يكمن في نسق الاستهلاك والإنتاج غير المستدام، وبالتحديد في البلدان الصناعية (...). الأمر الذي يفاقم الفقر والاختلالات الأخرى". وهذا الأمر ما يزال صحيحاً الآن، كما كان عليه الوضع في عام 1992.

إذ لا يمكن توفير الصالح العام العالمي من قبل دولة واحدة تعمل على حدة، بل إن هذا الصالح العام يتضمّن حفظ وظائف الغلاف الجوي والمحيطات الداعمة للحياة (التي يتهددها تغيّر المناخ)، أو عوّل النظام المالي العالمي واستقراره، وهو الذي لا غنى عنه للتجارة والتنمية، مع كونه يقع فريسة مخاطر الاحتكار والمضاربة وتطايّرية النقد وأزمات الديون. وإن الإخفاق في توفير الصالح العام ذاك يؤثّر في معاش بلايين السكان في أنحاء العالم وأرزاقهم ويهدّد صالحاً عاماً واحداً استلهم منه إنشاء الأمم المتحدة: ألا وهو السلام العالمي.

تالياً، وبالرغم من التوصيات التي صاغتها "قمة الأرض" لصوغ مؤشرات تدل على التنمية المستدامة وكل العمل المنجز في هذا المجال، ما يزال المجتمع الدولي يفتقر إلى مؤشرات متفق عليها لقياس استدامة الصالح العام العالمي. وقد أوصت لجنة "ستيغلitz-سن-فيتوسي"⁵ (Stiglitz-Sen-Fitoussi Commission) في تقريرها بوضوح بأن مؤشرات المستوى المعيشي والرفاهية ومؤشرات الاستدامة تختلف من

حيث طبيعتها، وهي تشبه لوحة مؤشرات السيارة، حيث يختلف فيها قياس السرعة عن قياس الوقود المتبقي. فإحدى الوظيفتين تلبّغ السائق عن الوقت الذي يستغرقه وصوله إلى غايته، فيما تدله الأخرى على حاجته إلى مورد الوقود وما إذا كان يكفي لبلوغ تلك الغاية.

فإطار عمل حقوق الإنسان يضع أهدافاً لمؤشرات مستوى الرفاهة. أما الحقوق في الغذاء والصحة والتعليم فتفرض تفويضية تحقيق حضور جميع البنات والصبيان الشامل في العملية التعليمية، وكذلك خفض معدل وفيات حديثي الولادة إلى أقل من 10% على كل 1000 عملية ولادة حيّة (حيث ترتبط كلّ الوفيات التي تتجاوز هذا الرقم بسوء التغذية والفقير)، وإجراء كل عمليات الوضع على نحو شامل على أيدي طاقم مدرّب للقيام بذلك، والوصول الشامل إلى الهاتف وخدمات الإنترنت. وهذه الأهداف الستة الأولى كلها من "أهداف التنمية الألفية" يمكن أن تُقرأ، على نحو أساسي، باعتبارها مطلباً لإحقاق الحقوق القائمة وفق الاتفاقية الدولية لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ESCRs). أمّا مطالب حقوق الإنسان في الأهداف الأخرى، غير المضمّنة في "أهداف التنمية الألفية"، كالحق في الحماية الاجتماعية (المادة 22 من «الإعلان العالمي»)، فقد اعترّف بها أساساً لـ «الأرضية الاجتماعية الدنيا».

إن خطاب التنمية الوطني والدولي يجب ألا يكون متعلّقاً بانتخاب أهداف معيّنة على أنها أولوية، ذلك أنها كلّها حظيت بالتوافق عليها، بل إن الأمر يتعلق بالوقت الذي ستحقّق فيه نتائجاً: أي متى ستتحقّق. وإن إحقاق تلك الحقوق عبارة عن مسؤولية الحكومات «أمّاً فرادى أو من خلال مساعدة وتعاون دوليين، وخصوصاً على المستويين الاقتصادي والتقني، إلى الحد الأقصى من الموارد المتاحة، وفق الاتفاقية الدولية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية». كما ينطبق وضع أولوية لـ «الموارد المتاحة القصوى»، أيضاً، على المساعدات الدولية. ولكي يُراقب استخدام الموارد المتوفرة القصوى الفعّال (بما فيها تلك المتعلقة بالتعاون الدولي)، ينبغي على المراجعة الدورية الشاملة لحقوق الإنسان أن تقوّى لتتمكّن من تنفيذ هذه المهمة. تالياً،

6 المادة 19 من «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»: لكلّ الحق في حرية الرأي والتعبير؛ وهذا الحق يتضمّن حرية تكوين الآراء من دون أي تدخل أو تعقّب وتلقي المعلومات والأفكار والإفصاح عنها عبر أي وسيلة إعلامية وبغض النظر عن أيّ حدود.

5 تقرير أصدره اللجنة متعلق بمقايضة الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، (2009)،
www.stiglitz-sen-fitoussi.fr

يجب تصديق البروتوكول الاختياري الناجم عن الاتفاقية الدولية لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بحيث يُسمح للمواطنين الدفاع عن حقوقهم في المحاكم، كما ينبغي على وكالات التنمية الثنائية وعديدة الأطراف أن تكون مسؤولة عن الآثار المترتبة لحقوق الإنسان.

هذا، وتتعلق مؤشرات الاستدامة، من ناحية أخرى، باستنزاف مخزونات أو أصول معينة من الطاقة غير المتجددة. وعندما تكون هذه جزءاً من المشتريات العالمية، يصبح من المطلوب وضع اتفاقيات دولية تضمن الاستدامة. وعلى نقيض رفاهية الإنسان ومستواه المعيشي، اللذين يمكن أن يُصاغاً في أهداف، تحتاج الاستدامة إلى معالجة ضمن حدود ما؛ يمكن أن تُصاغ بحظر مطلق على أنشطة معينة، كحظر الحوَّات (صيد الحيتان) أو إطلاق انبعاثات غازات من شأنها استنزاف الأوزون («بروتوكول مونتريال»)، أو يمكن وضع حصص لضمان عدم الاستنزاف تُحدّد للاعبين الاقتصاديين عبر آليات سوقية أو لاسوقية، استناداً إلى مبدئي التكافؤ والتضامن.

وعلى المستوى الدولي، ثمة المزيد من العمل الذي ينبغي القيام به، مثلاً في المصائد، وذلك للحوول دون استنزاف الأنواع التي بها تتغذى ملايين الناس. بيد أن الأمر الذي يحظى بالأولوية قبل أي شيء آخر، هو وضع اتفاقية طموحة تتعلق بفترة التزامات «بروتوكول كيوتو» الثانية، التي تحد من ارتفاع الحرارة لتظل تحت درجة مئوية ونصف (1,5°)، بما يحول دون حدوث تغيير مناخي كارثي وبحيث يكون من الممكن توزيع حصص الانبعاثات على نحو عادل، وبما يوافق مبدئي المسؤولية والمشاركة ولكن المتمايزة والمسؤولية التاريخية. وإن أي صياغة لـ «أهداف التنمية المستدامة» لا تشمل غايات مناسبة تتعلق بتغيير المناخ، أو لا تتصدى، تالياً، لجوانب حقوق الإنسان والاستدامة بطريقة متوازنة، تهدد بخروج أجندة التنمية المستدامة الشاملة عن سكتها دون تحقيق أي مكاسب تعويضية.

وبدلاً من وضع أهداف جديدة، فإن ما يحتاج إليه هو نظام مراقبة ومساءلة تخضع بموجبه كل الحكومات، في الحقيقة، أكانت في الشمال أم في الجنوب، للمراجعة بشأن واجباتها في بلدانها، وبما يخلق بالتالي ما يحوّلها الحصول على دعم حين تتمكن من تلبية، مع العلم أن الموارد المتاحة ما تزال غير كافية.

إن مبدئ «المعاملة الخاصة والمتمايزة» للبلدان

النامية، المضمّن في اتفاقيات «منظمة التجارة العالمية»، موضوع بسبب المنطق نفسه، ولكنه على صعيد الممارسة نادراً ما يطبّق. وإن فكرة «المسؤولية التاريخية» المذكورة في مقدمة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ تخطو خطوة أخرى إلى الأمام.

في نظام التجارة الدولية الراهن، عندما يفشل بلد ما بتنفيذ واجباته وتعهدهاته، لا يمكن للبلد المتأثر أن يفرض تغييراً بانتهاك الرسوم الجمركية أو إعانات الدعم المالي (لأن هذا يمكن أن يكون انتهاكاً للسيادة)، إلا أنه يُسمح له بفرض معاملة المثل على المستويات التي يحددها التحكيم. وثمة أمر مشابه يمكن تخيُّله، عندما يكون بلد ما عاجزاً عن الحصول على «مساعدة وتعاون دوليين»، فإن الموارد الإضافية المطلوبة لتلبية موجبات حقوق الإنسان، يمكن أن يُحصل على إعفاءات في تجارته وموجبات استثماراته حتى المستوى المطلوب، مثلاً برفع رسومه التجارية بما يتجاوز ما سمحت به اتفاقيات «منظمة التجارة العالمية»، ويفرض موجبات على المستثمرين الأجانب من دون المخاطرة بمقاضاتهم له وفق ما تنص عليه اتفاقيات الاستثمار، وبتأجيل المستحقات الواجبة على الدين، أو بأي إجراءات أخرى يعتبرها البلد المتضرر ضرورية. وليست هذه المعادلات التحكيمية مختلفة بالكامل عن تلك التي تقترحها البلدان لمواجهة المصاعب في استحقات ديونها الخارجية.

والواقع أن مبدئ كهذا كان قد أعلنه الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان (2005) في تقريره المتعلق بـ «حرية أكبر» حينما اقترح أنه يمكن تحديد استدامة الدين بأنها مستوى الدين الذي يسمح لبلد ما بتحقيق «أهداف التنمية الألفية» بحلول عام 2015 من دون زيادة تترط على نسبة ديونه.

ولعلّ المساعدة المالية والتقنية هي واحد من جوانب موجبات البلدان المتقدمة (وفي الحقيقة موجبات كل البلدان، بما فيها البلدان ذات الدخل المتوسط، ما إن تحقّق مستوى معيّنًا من إشباع الموجبات الأساسية للاتفاقية الدولية لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية). كما يمكن للبلدان، أيضاً، ضمان أن تنسجم الحاكمية في الاقتصاد العالمي مع حقوق الإنسان. فكمبوديا، على سبيل المثال، تتلقّى في الوقت الراهن نحو 700 مليون دولار من المساعدات التنموية الرسمية سنوياً، ولكنها راکمت احتياطيّات تبلغ قيمتها 2,5 بليون دولار خلال السنوات القليلة الماضية،

ومعظمها من سندات خزينة الولايات المتحدة، التي تصل إلى منح بلد متدنّي التطور قرصاً ميسراً لبلد يعتبر من أغنى بلدان العالم!

هل يمكن إلقاء اللوم على الحكومة الكمبودية في هذا الصدد، لتحويلها موارد ثمينة بهذه الطريقة، بدلاً من تخصيصها للاضطلاع بتقديم خدمات اجتماعية ضرورية؟ وفيما تقدّم توصيفاً لما حدث بالفعل، فإنه يُحتاج إلى تلك الاحتياطيّات لضمان ضد مخاطر أكبر حجماً ناجمة عن المضاربة التطويرية المالية. إن «مجموعة السبع»، وربما «مجموعة العشرين»، كانتا أكثر مسؤوليّة عن تولّد تلك المخاطر من خلال تحرير التدفّقات المالية وإزالة الضبط والرقابة عن الصناعة المالية. وبعدهم نهوضها بمسؤوليتها في إقامة نظام مالي عالمي مستدام، لا يتيح للبلدان الأكثر نفوذاً في العالم لحكومات البلدان الفقيرة استخدام الموارد المتاحة على نحو سليم وصحيح.

هذا، وتحتاج الحقوق والآليات المؤسسية الجديدة لأن تُنشأ في ما يتعلق بالاستدامة. ف «مجموعة المجتمع المدني للتنمية المستدامة» [المكونة من «الراصد الاجتماعي» ومؤسسة «فريدريش إيبرت» (Freidrich Ebert Stiftung) و«أرض الإنسان» (Terre des homes) و«شبكة العالم الثالث» (World Network) و«مؤسسة داغ همرشولد» (Dag Hammarskjöld Foundation) و«داون» (DAWN) و«منتدى السياسة العالمي» (Global Policy Forum)] حدّدت بصورة حاسمة العجز في هذا الصدد، واقترحت اعترافاً ضمنياً بحقوق أجيال المستقبل وآليات الدفاع عنها (أنظر الصفحات 16-9 من هذا التقرير).

إنّ «الحق في مستقبل» هو المهمة الراهنة الأكثر إلحاحاً. أجل، هي تتعلق بالطبيعة، إلا أنها تتعلق أيضاً بأحفادنا وبكرامتنا وبآمال 99% من الرجال والنساء والفتيات والصبيان من سكان العالم البالغ عددهم 7 بلايين نسمة، الذين وعدوا بالتنمية المستدامة قبل نحو عقدين من الزمن، فوجدوا أن آمالهم ومطامعهم تنهار لتتحول إلى فيش الرهان في كازينو مالي عالمي خارج الضبط والسيطرة.

إنّ المواطنين في أنحاء العالم يطالبون بالتغيير، وهذا التقرير ليس سوى طريقة إضافية تُرفع من خلاله الأصوات لكي تُسمع؛ ولا يمكن أن تكون الرسالة أوضح ممّا هي: للناس الحق في مستقبل، والمستقبل يبدأ الآن. ■